المجلس البلدي

إعداد: بداح العنزي b_alenzi@hotmail.com

بوشهري: 42 سنة الفترة التعاقدية لإدارة وصيانة مشروع واجهة الجهراء البحرية

م.ميساء بوشهري

م	المرحلة	مدة المرحلة	نسبة الإنجاز	الموقف التنفيذي
1	إصدار قرار المجلس البلدي بشأن تخصيص الموقع للبلدية واعتماد مكونات واستعمالات المشروع والدراسة الفنية	60 يوما	100٪	تم صدور قرار المجلس البلدي رقم م / ب/ 166/ 6 /2024 بتاريخ 2024/10/28
2	التنسيق مع وزارة المالية لتوفير ميزانية تحديث دراسات المشروع	30 يوما	100٪	بتاريخ 2024/12/23 تم الحصول على موافقة وزارة المالية على إدراج الدراسات الاستشارية للمشروع ضمن ميزانية 2025/2024
3	تم التنسيق مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	30 يوما	100٪	تم إرسال الكتاب بتاريخ 2025/1/9 للتنسيق حول آلية التعاون مع القطاع الخاص واستكمال متطلبات الطرح
4	اعتماد طرح مستندات ممارسة طرح الممارسة Transaction Advisor	شهر	95٪	تم أخذ موافقة إدارة الفتوى والتشريع على مستندات الطرح بعد تحديثها وفق العقود النموذجية الجديدة بتاريخ 2025/11/13 وجار تزويد الجهاز المركزي للمناقصات العامة لها
5	إجراءات التعاقد مع Transaction Advisor عن طريق الجهاز المركزي للمناقصات	4 أشهر	لم تبدأ	تشمل مدة الطرح والترسية تبدأ من الإعلان عن طرح الممارسة
6	بدء أعمال Transaction Advisor	9 أشهر	لم تبدأ	من المتوقع أن تضاف لها مدة مماثلة (9 أشهر) لمراجعة الجهات الحكومية لا تحتسب ضمن مدة العقد
7	الفترة الممنوحة للمستثمر للتصميم والتنفيذ	7 سنوات	لم تبدأ	الفترة التعاقدية المقترحة تبلغ 42 سنة من توقيع العقد منها فترة التصميم والتنفيذ 7 سنوات
8	فترة تشغيل المشروع تشمل إدارته وصيانته وتشغيله	35 سنة	لم تبدأ	الفترة التعاقدية المقترحة تبلغ 42 سنة من توقيع العقد منها فترة الإدارة والصيانة والتشغيل 35 سنة

بداح العنزي

أكدت نائب المدير العام لشؤون قطاع المشاريع في البلدية م.ميساء بوشهري أن الفترة التعاقدية المقترحة لتشغيل وإدارة وصيانة مشروع واجهة الجهراء البحرية تبلغ 42 عاما منذ توقيع العقد.

واستعرضت م.بوشهري في تقرير رفعته إلى مدير عام البلدية بالتكليف م.منال العصفور الموقف التنفيذي للمشروع بأنه من خلال توجيهات الدولة في خصخصة ومساهمة القطاع الخاص بالمشاريع التنموية والعمرانية، ونظرا لأهمية مدينة الجهراء تاريخيا وثقافيا، والتطور العمراني الذي تشهده المدينة مؤخرا والمناطق المحيطة، وافتقار تلك المنطقة الى الأماكن الترفيهية العائلية، جاءت فكرة إنشاء واجهة بحرية لمنطقة الجهراء تتخللها مساحات للتنزه ومزيج من الاستعمالات الترفيهية مع المحافظة على الحياة الفطرية لمنطقة المشروع وفقا للرؤية المستقبلية لتطوير ساحل الجهراء واستحداث واجهة بحرية فيها أخذا بعين الاعتبار معايير الاستدامة والانظمة الذكية.

ويقع المشروع في محافظة الجهراء شمال مدينة جابر الأحمد محصورة بين محطة توليد الكهرباء بالدوحة وحتى حدود محمية الجهراء الطبيعية بطول 7,5 كم وبمساحة تبلغ 5,7 كم2، كما أن المشروع معتمد ضمن دراسة المخطط الهيكلي للمنطقة الإقليمية الثالثة.

وعن الموقف التنفيذي، قالت إنه جار التنسيق مع الجهات المختلفة للمضي في إجراءات التعاقد مع مكتب استشاري في مجال Transaction Advisor لتحديث الدراسات الفنية والمالية والقانونية وإدارة عملية الطرح والترسية بما يتناسب مع المعطيات الحالية، حيث إن البلدية في صدد تزويد الجهاز المركزي للمناقصات العامة بعد أن تم استيفاء ملاحظات إدارة الفتوى والتشريع.

وقالت إنه لا يوجد تأخير في المشروع الذي تشرف عليه إدارة تنمية المشاريع في قطاع المشاريع.

سيد عيسى: ملتزمون باللوائح والنظم والقوانين المالية للدولة

«الشؤون»: انخفاض في ملاحظات المراقب المالي على معاملات الصرف.. وحالات الامتناع «صفر»

بشرى شعبان

د.سيد عيسى

حقق قطاع الشؤون المالية والإدارية وشؤون التعاون في وزارة الشؤون الاجتماعية قفزة نوعية في مستوى الانضباط المالي، تمثلت في خفض كبير لعدد الملاحظات المسجلة على معاملات الصرف، والتخلص نهائيا من حالات «الامتناع» التي يضعها المراقب المالي عند مخالفة اللوائح، وذلك خلال الفترة من السنة المالية 2023/2022 حتى 2026/2025.

فبحسب البيانات المعتمدة الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، تراجع عدد الملاحظات من 2515 ملاحظة في 2023/2022 إلى 210 ملاحظات فقط في 2026/2025، أي بانخفاض يقارب 92٪ خلال أربع سنوات مالية متتالية، في حين هبط عدد معاملات الامتناع من 87 حالة إلى صفر، واستمر المعدل «صفرا» للعامين الأخيرين على التوالي، بما يعكس التزاما كاملا باللوائح والنظم المالية للدولة.

وفي هذا السياق، أكد الوكيل المساعد لقطاع الشؤون المالية والإدارية وشؤون التعاون بالتكليف، مدير الإدارة العامة للتخطيط والتطوير الإداري في وزارة الشؤون الاجتماعية د.سيد عيسى أن القطاع ممثلا في الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية وبالتعاون الوثيق مع المراقبين الماليين، حقق نجاحا لافتا تمثل في تقليل عدد الملاحظات إنهاء جميع حالات «الامتناع»، موضحا أن «الامتناع» يسجل عندما تكون المعاملة المطلوب صرفها مخالفة لأحكام اللوائح والقواعد المالية، فيضع المراقب المالي امتناعا على الصرف، ولا يملك صلاحية تجاوزه إلا الوزير، وفي حال الموافقة على الصرف رغم الامتناع تسجل مخالفة على الوزارة.

وقال عيسى إن ما يميز وضع الوزارة اليوم هو أنه لا توجد أي حالة امتناع في السنوات الأخيرة، وهو ما يعد دليلا عمليا على «الالتزام الكامل باللوائح والنظم والقوانين المالية للدولة من قبل الوزارة، ممثلة في الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية، وبالشراكة مع المراقبين الماليين».

وبين أن الأرقام تكشف مسارا متدرجا في تصحيح الممارسات المالية، إذ انخفضت الملاحظات من 2515 ملاحظة في 2023/2022 إلى 1904 ملاحظات في 2024/2023، أي تراجع بنحو 24٪، ثم إلى 746 ملاحظة في 2025/2024، بانخفاض يناهز 61٪ عن العام السابق، وصولا إلى 210 ملاحظات فقط في 2026/2025، أي بانخفاض إضافي يقدر بنحو 72٪ مقارنة بالعام الذي سبقه.

وذكر أنه على مستوى «الامتناع»، فقد تراجعت الحالات من 87 حالة في 2023/2022 إلى 50 حالة في 2024/2023، بانخفاض يناهز 43٪، قبل أن تختفي تماما في السنتين الماليتين 2025/2024 و2026/2025، لتسجل نسبة خفض كلية تبلغ 100٪ خلال الفترة محل المقارنة.

وأشار عيسى إلى أن هذه المؤشرات «تعكس انتقالا حقيقيا من مرحلة تصحيح الأخطاء بعد وقوعها إلى مرحلة الوقاية المسبقة من المخالفات عبر مراجعة الإجراءات وضبطها قبل وصولها إلى المراقبين الماليين».

وفيما يتعلق بالملاحظات التي ما زالت تسجل، أوضح عيسى أن معظمها لا يتعلق بمخالفات جوهرية، بل يرتبط في الغالب بـ «تأخر في بعض الإجراءات، أو نقص في بعض المرفقات، أو تأخير في إتمام عملية الصرف»، مشيرا إلى أن «هذه الأمور تعد طبيعية في ظل حجم العمل الكبير الذي تتحمله الوزارة ومسؤولياتها المالية المتشعبة».

ولفت إلى أن الأهمية لا تكمن في وجود ملاحظات من عدمه فحسب، بل في قدرة فرق العمل على متابعتها وتصحيحها بسرعة، وهو ما تعمل عليه الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية بصورة يومية من خلال التواصل مع القطاعات المختلفة وتوضيح متطلبات كل معاملة.

وشدد عيسى على أن ما تحقق من نتائج «ليس عملا فرديا، بل بفضل منظومة متكاملة من الإجراءات، تبدأ من إعداد المعاملة في قطاعات الوزارة، وتمر بمراجعة الإدارات المختصة، وتنتهي عند المراقبين الماليين الذين يقومون بدورهم في ضمان سلامة الصرف».

وأضاف أن هذه التجربة تؤكد أن الالتزام بالقوانين لا يتعارض مع سرعة الإنجاز، بل على العكس «كلما كانت الدورة المستندية واضحة، واللوائح مفهومة ومفعلة، تراجعت الملاحظات والامتناعات، وارتفع مستوى الثقة في أداء الجهة الحكومية أمام أجهزة الرقابة ومؤسسات الدولة».

وختم عيسى بالتأكيد أن قطاع الشؤون المالية والإدارية وشؤون التعاون ينظر إلى هذه الأرقام «كنقطة انطلاق لمزيد من التطوير»، مع الاستمرار في تعزيز ثقافة الالتزام، وتحسين جودة الإجراءات، واستثمار ما تحقق من نتائج إيجابية لحماية المال العام وترسيخ مبادئ الحوكمة في وزارة الشؤون الاجتماعية.

من خلال سلسلة اتفاقيات ومذكرات تفاهم غطت المجالات الحيوية الديبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية

شراكات الكويت تعكس رؤاها التنموية الطموحة ودورها إقليمياً ودولياً

■ اتفاقية تعاون مع السعودية في حماية المنافسة لتبادل الخبرات والدراسات المشتركة والتدريب ■ ثلاث مذكرات تفاهم مع قطر في تنمية الصادرات الصناعية وأنشطة التقييس والتأمينات الاجتماعية

كونا: عكست الشراكات والاتفاقيات التي عقدتها الكويت العام 2025 مع دول ومنظمات عديدة حول العالم ومؤسسات عالمية رائدة في مختلف المجالات رؤية البلاد الطموحة بتعزيز محورية دورها على الساحتين الإقليمية والدولية وتحقيق التنمية المستدامة.

وجاء توسيع قاعدة الشراكات الاستراتيجية للكويت بسلسلة اتفاقيات ومذكرات تفاهم غطت المجالات الحيوية الديبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وصولا إلى الصحة والبحث العلمي والذكاء الاصطناعي في موازاة نشاط وحراك ديبلوماسي وسياسي كويتي نوعي بارز على الساحتين الإقليمية والدولية.

وبلا شك تولي الكويت أولوية قصوى لعمقها الحيوي والاستراتيجي الذي تشكله المنظومة الخليجية من خلال تعزيز الشراكات الثنائية في مجالات متعددة، إذ عمقت علاقاتها مع المملكة العربية السعودية في البعدين المالي والأمني من خلال الاتفاقية المبرمة بين وزارتي المالية في البلدين الشقيقين ومذكرة التفاهم التي أبرمتها وحدة التحريات المالية مع نظيرتها السعودية في مجال تبادل المعلومات وتحليلها.

كما عقد البلدان اتفاقية تعاون في مجال حماية المنافسة بهدف تبادل الخبرات والدراسات المشتركة والتدريب وأخرى في مجال تقديم مقاعد دراسية لطلبة دولة الكويت لدرجتي البكالوريوس والدراسات العليا وذلك مع جامعة الملك سعود في الرياض.

وتكامل هذا الحراك بتوقيع اتفاقية ترتيب شؤون حجاج الكويت لموسم (حج 1446 هجرية) حيث تضمنت إبرام التعاقدات الخاصة بخدمات النقل والإعاشة والسكن.

في موازاة ذلك عكست مخرجات اللجنة العليا المشتركة الكويتية ـ القطرية عزم البلدين على التوسع الأفقي في الشراكة إذ انتهت إلى توقيع ثلاث مذكرات تفاهم في مجالات تنمية الصادرات الصناعية وأنشطة التقييس والتأمينات الاجتماعية إضافة إلى برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون في المجال الثقافي والفني للعامين 2025 و2026.

كما أبرمت وزارة المالية الكويتية اتفاقية مع نظيرتها القطرية بهدف دعم مسار التعاون المالي والإقليمي وتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.

أما مع دولة الإمارات العربية المتحدة فتوسع النطاق الاستراتيجي لشراكة البلدين عبر توقيع ثماني مذكرات تفاهم غطت محاور شتى من النقل البري وأصول الطرق إلى الصناعة والتكنولوجية المتقدمة وصولا إلى الكهرباء والمياه وطاقة المستقبل.

كما ركزت الاتفاقيات على الحماية المشتركة من خلال التعاون في مكافحة الاتجار بالبشر وحماية البيانات المتبادلة في المشاريع الأمنية المشتركة إلى جانب التعاون في مجالات النفط والغاز وتشجيع الاستثمار والقطاع الصحي والتعاون التربوي والتعليمي.

وأضافت الكويت إلى رصيد تعاونها مع مملكة البحرين مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الثنائي في المجال الصحي بين البلدين التي تهدف إلى ترسيخ الشراكة الاستراتيجية في تطوير جودة الخدمات والارتقاء بمستوى الرعاية الصحية.

أما عربيا، فقد امتد الدور الكويتي ليعكس التزامها بمحطيها الأوسع مع الأشقاء العرب، إذ عززت علاقاتها الديبلوماسية مع اليمن بمذكرة تفاهم بشأن إقامة المشاورات الثنائية بين البلدين، إضافة إلى إبرام اتفاقية تعاون عسكري مع مصر لتوحيد الجهود وتعزيز التنسيق إلى جانب مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون المشترك في مجالات الأمن الإقليمي وبناء القدرات الديبلوماسية.

كما أبرمت الكويت ست اتفاقيات ومذكرة تفاهم وبرامج تنفيذية مع الجانب الأردني واتفاقية في مجال تنظيم النقل الجوي مع تونس، علاوة على حزمة اتفاقيات وقعها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية لدعم الجهود الإنسانية والإغاثية والتنموية في المحيط العربي.

كما انضمت الكويت إلى اتفاقية التعاون الجمركي العربي إدراكا منها لأهمية التعاون الوثيق بين الإدارات الجمركية بما له من تأثير فعال على المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وبما يمكن الجمارك من الاستجابة للتغيرات الطارئة على التجارة ويحقق الفائدة من المبادئ التي أقرتها القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن.

أما عالميا، فتكشف الخريطة الجغرافية للاتفاقيات المبرمة في العام 2025 عن نجاح الكويت في تحقيق انتقال وتقدم استراتيجي نوعي شمل توقيع أربع اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم مع جمهورية تركيا في مجالات النقل البحري والطاقة والاستثمار المباشر ومذكرة تفاهم بين الحرس الوطني والدرك الوطني الفرنسي (الجاندرما) تضمنت التنسيق والتعاون المشترك وتبادل الخبرات والتدريب في المجالات العسكرية والأمنية.

كما وقعت الكويت مع فرنسا إعلان نوايا بشأن الشراكة الاستراتيجية الكويتية ـ الفرنسية للاستثمار خلال الفترة 2025 ـ 2035 إلى جانب إعلان نوايا لتعزيز التعاون في المجال الثقافي والاحتفاء عام 2026 بالذكرى الخامسة والستين للعلاقات الديبلوماسية بين البلدين الصديقين.

وتوجت أعمال الجولة الثانية لاجتماعات الحوار الاستراتيجي مع المملكة المتحدة بتوقيع ثلاث اتفاقيات محورية استكمالا لمسيرة التعاون والعمل المشترك بين البلدين وترجمة للتطلعات الثنائية.

وكذلك وقعت البلاد مع الولايات المتحدة الأميركية اتفاقية تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك في مجالات أمن الحدود والجمارك وتبادل الخبرات الفنية بما يسهم في تطوير آليات العمل بين الجانبين ورفع كفاءة إجراءات التفتيش والمراقبة.

ومع جمهورية أوزبكستان تم تعزيز العلاقات عبر توقيع أربع اتفاقيات شملت بروتوكولا لتعديل اتفاقية خدمات النقل الجوي بين حكومتي البلدين، واتفاقية للتعاون في مجال تبادل الأيدي العاملة في القطاع الأهلي واتفاقية تعاون في مجال تطوير المدن الذكية إضافة إلى اتفاقية في مجال التعاون الصناعي.

وتوسعت دائرة التعاون الديبلوماسي لتشمل مشاورات ثنائية مع دول من مختلف القارات، إذ تم توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم في المجال الديبلوماسي مع نيجيريا واليمن وألبانيا وقرغيزستان، إلى جانب مذكرات تفاهم بشأن إقامة مشاورات سياسية ثنائية مع دول مثل إستونيا وليتوانيا لتعميق التعاون في التدريب الديبلوماسي.

كما عززت الكويت دورها في المنظمات العالمية من خلال توقيع ميثاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للمياه وتوقيع ثلاث اتفاقيات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشمل الخطة الإطارية الرابعة للتعاون التقني للأعوام (2026 ـ 2035) واتفاقيتي إعادة تعيين معهد الكويت للأبحاث العلمية مركزا متعاونا مع الوكالة حتى 2028 كمركز إقليمي للرصد البيئي للإشعاع ومركز تعاون في مجال مكافحة التلوث البحري.

كما وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) مذكرة تفاهم تهدف إلى إنشاء إطار تنسيقي مشترك لتعزيز التعاون الإنمائي بين الجانبين في الدول النامية.

كذلك وقعت الكويت ممثلة في معهد الكويت للأبحاث العلمية مذكرة تفاهم مع مكتب منظمة الصحة العالمية في الكويت تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك في مجالات البحث والتطوير ودعم الدراسات العلمية المتخصصة في الصحة العامة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

واستهدفت البلاد تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي والتحول الرقمي من خلال استثمارات نوعية في التكنولوجيا والشراكات الآسيوية والأوروبية، ويأتي في مقدمة ذلك اتفاقية الشراكة الاستراتيجية مع «مايكروسوفت» لإنشاء بيانات الذكاء الاصطناعي ومركز التميز للحوسبة السحابية، علاوة على ملحق مذكرة تفاهم مع مجلس تنمية الخدمات المالية في هونغ كونغ يعنى بالذكاء الاصطناعي والتقنيات المالية.

كما جرى إبرام مذكرات واتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمار المباشر مع دول مثل هونغ كونغ وهنغاريا إلى جانب الاتفاقية الإطارية للتعاون في مجال الطاقة المتجددة مع جمهورية الصين الشعبية.

وعقدت البلاد شراكة استراتيجية مع شركة «ويكس» للخدمات الأوروبية لإطلاق بطاقة وقود مشتركة (WEX CartissimaQ8) بالسوق الإيطالية في خطوة استراتيجية لتعزيز التوسع العالمي وتبني حلول مبتكرة ومستدامة في قطاع الطاقة.

ووقعت هيئة أسواق المال الكويتية مذكرة تفاهم مع هيئة الخدمات المالية في جزيرة غيرنزي لتبادل المعلومات وتقديم المساعدة في مجال التحقيقات لتمكين الجهتين من أداء مهامهما على نحو أكثر فعالية.

كما وقعت أكاديمية أسواق المال الكويتية مذكرة تفاهم مع برنامج النظم المالية الدولية التابع لجامعة هارفارد لرفع كفاءة المتعاملين بأسواق المال في دولة الكويت.

وأبرمت الإدارة العامة للطيران المدني اتفاقية مع منغوليا لتنظيم النقل الجوي بين البلدين، وتحديد القواعد القانونية لتعيين شركات الطيران وتحديد آلية التشغيل والجانب الفني المتعلق بأمن وسلامة الطيران.

ووقعت الكويت والنمسا بروتوكولا لتعديل اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي بين البلدين بغية تعزيز الشفافية المالية من خلال التبادل الفعال للمعلومات الضريبية.

واستثمرت البلاد في الشراكات الرامية إلى تطوير رأس المال البشري والخدمات النوعية مثل الصحة والتعليم من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع المستشفى الفرنسي «غوستاف روسيه» ومكتب منظمة الصحة العالمية في الكويت لرفع جودة الرعاية الصحية في البلاد وتعزيز التعاون في دعم الدراسات العلمية المتخصصة في الصحة العامة.

كما أبرمت جامعة عبدالله السالم اتفاقية شراكة وتعاون مع كلية «كينجز» الجامعية ـ لندن الرائدة في التعليم الطبي لإنشاء كلية الطب والعلوم الصحية في الجامعة.

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٦/١/٨ - قاعة ٥ - الدور الثامن - قصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً، وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٥/١٤٨ بيوع/٣.

المرفوعة من: اقبال شاكر متروك المتروك

ضـــد: ١- ناجي شاكر متروك المتروك ٢- كاظم شاكر متروك المتروك ٣- هديه شاكر متروك المتروك ٤- جميله شاكر متروك المتروك ٥- امل شاكر متروك المتروك ٦- ورثة المرحوم محمد شاكر متروك المتروك: أ- جاسم محمد شاكر المتروك عن نفسه وبصفته قيما على المحجور عليها / اميره علي خضير زوجه المتوفى ب- عبدالعزيز محمد شاكر المتروك ج- عبدالله محمد شاكر المتروك د- اسراء محمد شاكر المتروك هـ- عـذراء محمد شاكر المتروك ن- علياء محمد شاكر المتروك. ٧- نهاية شاكر متروك المتروك

أولا: أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

- عقار الوثيقة رقم (٢٠١٠/٨٠١٧) الواقع في منطقة حولي - قسيمة رقم (١٥) - قطعة (١٣٩) من المخطط رقم (م/١٩٤٢٥) ومساحته (١٠٠٥م٢) بناية استثمارى مكون من سرداب وأرضى و١٠ أدوار وسطح.

ملاحظة: مخالفات ١- السرداب والسطح مغلق لم يتم الكشف عليهما ٢ - بناء غرف وشقق بالدور الأرضى وتسكير زجاج والمنيوم ومواد خفيفة ومخطط الدور الأرضى غير مطابق ٣- ضم الموزع الجيوب الخارجية إلى الشقق ٤- فتح باب الشقة صوب الدرج في جميع الأدوار ٥- يوجد توسعة في السلم بالدور الأرضي ٦ - استحداث قواعد تكييف وبلكونات ٧- تغيير مكان مدخل السرداب ٨- استحداث أبواب وحواجز من حديد بالدور الأرضي ٩- يوجد برج اتصالات بالعقار.

المعاينة: العقار موضوع الدعوى الكائن بمنطقة حولي قطعة ١٣٩ شارع ١٧٧ قسيمه ١٣٩١٥ و ذلك بحضور وإرشاد المدعيه شخصياً/اقبال شاكر المتروك ووكيل المدعية السيد/وضاح غسان ذياب وبحضور وكيل المدعى عليه الثاني السيد/محمد عدنان عبد المجيد الجدي وبحضور السيد خبير الدراية/خالد حسن الخضير وتمت المعاينة على النحو التالي:

• العقار موضوع النزاع عبارة عن عمارة استثماريه وهو مطابق للوثيقه رقم ٢٠١٠/٨٠١٧ من حيث المواصفات وبمساحة ١٠٠٥م٢. • العقار موضوع النزاع يقع على الدائري الرابع من الجهة الأمامية والجهة الخلفية على شارع داخلي يحمل رقم ١٧٧ ويحدها من جهة اليمين واليسار جار.

• تتكون العمارة من سرداب و دور أرضي وعدد ١٠ أدوار من الدور الأول لغاية الدور الرابع عدد ثلاث شقق لكل دور وتتكون الشقة من غرفتين وصالة ومطبخ وعدد (٢) حمام. ومن الدور الخامس وحتى العاشر عدد أربع شقق اثنتان منها بذات المواصفات في الأدوار السفلية واثنتان منها عبارة عن غرفة واحدة وصالة ومطبخ وحمام وجميع الشقق المطلة على الدائري الرابع يوجد بها بلكونة.

• الدور الأرضي عبارة عن ثلاثة مكاتب مع حمام خاص بكل مكتب. • للعمارة سرداب بمساحة ام وهو عبارة عن نادي صحي. • للعقار عدد مدخلين ومصعدين وسلم للحريق. • يوجد ارتداد من الجهة الأمامية والخلفية للعمارة مستغلة كمواقف للسيارات. • الكساء الخارجي عبارة عن حجر جيري لون بيج فاتح.

قام السيد خبير الدراية بمعاينه العقار بالكامل تمهيدا لتقدير قيمته وتقديم التقرير الخاص بذلك.

ثانيا: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي وقدره (٢٠٢٥٠٠٠ د.ك) مليونان وخمسة وعشرون ألف دينار كويتي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/نائب رئيس المحكمة الكلية